

توظيف الشبكات الاجتماعية لدعم الديمقراطية التمثيلية

بين الحاجة الاجتماعية ومخاطر التقنية

د. يوسف بن حديد

(أ) أستاذ محاضر (أ)

جامعة الجزائر 3

د.أمر يوسف

أستاذ محاضر

جامعة الجزائر 3

Abstract :

This article is written to describe the technological leap which caused a decisive turning point in the political and social life of the states because of its directive impact on the existing political system.

One of the most important intellectual ideas that have been subject to a heated debate is the possibility of employing various technological applications such as social networking sites with their interactive features to achieve representative democracy in all its dimensions that gives the individuals the possibility of participating in the management of the social matters and the construction of the future. Since Algeria is a part of this environment, dealing with the social need to technology must be studied carefully with the prospect of finding adequate solutions to the existing problems.

Keywords: Representative democracy - Social networks - Social need - Technical risks

ملخص:

يتطرق هذا المقال إلى الطفرة التكنولوجية التي أحدثت منعرجا حاسما في الحياة السياسية والاجتماعية للدول لما لها من انعكاسات مباشرة على النظام السياسي القائم. لعل أهم معطى فكري أسأل الكثير من الحبر هو إمكانية توظيف مختلف التطبيقات التكنولوجية كمواقع التواصل الاجتماعي بميزاتها التفاعلية لتحقيق الديمقراطية التمثيلية بأبعادها التي تسمح بإشراك أفراد المجتمع بمختلف الأطياف في التسيير ودعم فكرة التفاعل للبناء الجماعي لمستقبل الدولة. والجزائر من الدول التي لا يمكنها أن تكون بمعزل عن هذا الإطار، إلا أن هذه الحاجة الاجتماعية لهذه التكنولوجيا تكتنفها مخاطر يجب الوقوف عليها والتحذير منها والعمل على إيجاد حلول مناسبة لها.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التمثيلية - الشبكات الاجتماعية - الحاجة الاجتماعية - المخاطر التقنية.

مقدمة:

إن الديمقراطية مفهوم معقد جدا تباينت المعاني التي قدمت له كمصطلح وكثقافة لشعوب عبر مراحل تاريخية مختلفة، ولعل من أبرز معالم الديمقراطية هي إمكانية ممارسة الحياة الاجتماعية في إطار منظم يحمي مصالح الجميع. ومهما اختلفت أشكال الديمقراطية فهي في الأخير تعود بطبيعتها إلى الشعب، وذلك إما بمباشرة الديمقراطية فيما يسمى ديمقراطية مباشرة، أو من أجل الشعب وذلك بطريقة غير مباشرة، أي بالتفويض وذلك ما يسمى بالديمقراطية التمثيلية. إلا أن الوقوف على العناصر الأساسية للديمقراطية بمعناها الفكري يتطلب نوعا من التركيز والتحليل السليم والعمق في الطرح. ولعل ما يهتمنا نحن هنا في الفكر الديمقراطي ما هو متعلق بالجوانب الالكترونية وما لها من مميزات تسمح للفكر الإنساني الحديث بصياغة منطق ومنطلق جديد لبناء وتجسيد مشروع الديمقراطية الالكترونية الذي أضحي ضرورة في العصر الحالي لا يمكن الاستهانة بما يمكن أن يعكسه كتقدم منطقي لزمان نحن بحاجة فيه إلى كل ما هو جديد منظم في إطار فكري سليم.

الجزائر من الدول التي تترعب على مساحة جغرافية إستراتيجية مهمة في العالم، وهي بحاجة إلى اتخاذ إستراتيجية متنوعة ومبيرة لتحقيق موقع افتراضي في عالم الافتراضية، لكن هذا يتطلب إرادة سياسية وتكويننا للمورد البشري من الناحية الفكرية، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه بناء مجتمع المعرفة القائم على الفكر والعلوم التقنية والاستثمار في عنصر الإنسان.

إن الديمقراطية كفكر من الأهداف التي تسعى الشعوب لتحقيقها، ولعل أهم نقطة يصعب على الحكومات ضمانها لتحقيق الديمقراطية بأبعادها الأساسية التطور الكبير في الطرح لعناصر الديمقراطية، لكن ما يميز العصر الحديث بروز نوع جديد من الديمقراطية يمكن أن تكون انطلاقة جديدة للعام الثالث قصد تحقيق قفزة نوعية واحترافية دون المرور على المراحل التقليدية، وذلك باعتماد الفكر والمعرفة التقنية، خاصة إذا ما تم دعم الفكرة بالمورد البشري المكون، وبالمواطن الذي يفهم الأبعاد الأساسية للرقمنة والنظام الرقمي.

تعتبر الشبكات الاجتماعية من العناصر الأساسية في حياة الفكر التقني وعالم المعلومات والتنظير في هذا الإطار ما زال مستمرا بشكل يدل على سرعة التحول للعلاقات الاجتماعية على هذا المستوى، ومن بين المجالات التي يتم التنظير فيها في هذا الحقل الجوانب الإدارية وكذلك محاولة إيجاد حقل الكتروني افتراضي لدعم الديمقراطية تكون أكثر تمثيلا للمواطنين وتسمح لهم بالتفاعل والتناغم مع الحكومة والهيئات التي تمثلها، من هنا نفهم ما للتقنية والعالم الرقمي من أهمية في تحقيق البعد الديمقراطي داخل المجتمع.

إن الجزائر من بين الدول التي تتطلع إلى تحقيق الديمقراطية، والعالم الرقمي فرصة لتجسيدها بأبعادها الحقيقية، فلا يمكن للجزائر أن تبقى بعيدة عن التطور الحاصل في العالم، ولا يمكن أن تبقى رهينة التكنولوجيا التقليدية التي لا

تسمح بالرقى والازدهار، وهذا بالطبع أيضا لا يتأتى إلا إذا توفرت إرادة سياسية في بناء ديمقراطية تقوم على القرارات والخيارات التي تخرج من عمق المواطن الجزائري.

من هنا نتجلى لنا إشكالية بحاجة إلى التحليل العلمي الدقيق:

كيف يمكن للشبكات الاجتماعية أن تدعم الديمقراطية التمثيلية؟ وكيف يمكن جعل المواطن يتعامل مع هذا المعطى الجديد في العالم الإلكتروني؟

أولا: الجذور التاريخية لمفهوم الديمقراطية الإلكترونية

يشير مصطلح الديمقراطية الإلكترونية إلى التسيير الإلكتروني⁽¹⁾، رغم أن المصطلح معقد نوعا ما بسبب جدته وتشعب التكنولوجيا، إلا أن المفهوم العام يربط بين الإدارة والتوجيه الإلكتروني أي اعتماد الذكاء الإلكتروني للعلاقات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية. والشيء المميز لهذا النوع من الديمقراطية أنها تسمح للمواطنين بممارسة حقوقهم بشكل حر مع تحمل المسؤولية أمام القرارات التي قد تنجم بناءً على تلك الآراء التي قد لا تكون قد صدرت من طرف من يمثلهم في الهيئات والمؤسسات الحكومية⁽²⁾.

ومن الطبيعي أن تتخوف الحكومات والإدارات من هذا النوع الجديد من الإدارات، خاصة إذا علمنا أن المحيط الإلكتروني، أو ما يطلق عليه تسمية الفضاء الرقمي يشوبه نوع من الغموض من الناحية القانونية والتشريعية، فالظاهرة عالمية لا يمكن أن نضمن قانونا خاصا تعتمد عليه جميع دول العالم، لهذا من الطبيعي أن تتوخى الدول الحذر من كل ما هو جديد، فحوادث كثيرة طرأت على مستوى الشبكة العالمية للمعلومات.

يرى "بيير ليفي" أن الديمقراطية الإلكترونية هي نظام تكون فيه السلطة الحاكمة واضحة في التسيير معتمدة على الذكاء الجماعي وإشراك المواطنين في النشاط السياسي⁽³⁾.

هذا التعريف يعكس مغزى مهما وهي فكرة التفاعلية والمشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المسطرة للبناء الديمقراطي الصحيح، فلا يمكن ضمان الفكر الديمقراطي بأبعاده الصحيحة إذا لم يكن المواطن هو الحلقة المهمة في عملية اتخاذ القرارات والتوجيه داخل المؤسسات الحكومية، باعتبار أن البعد الفكري الصحيح للديمقراطية يقوم على تكاتف الجهود والتفاعل الكامل بين أطراف العملية ككل.

بصفة عامة الديمقراطية الإلكترونية هي توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل السياسي، ويرى أحد الباحثين أن الديمقراطية الإلكترونية هي "إشراك المواطنين في العملية السياسية متصلين بعضهم ببعض ومتصلين بمن يمثلهم في مؤسسات الدولة"⁽⁴⁾.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الديمقراطية الالكترونية هي توظيف الجوانب التكنولوجية من معلوماتية وموارد بشرية مؤهلة لإشراك المواطنين في العملية السياسية، كالمشاركة المباشرة أو التمثيل النيابي أثناء الحملات الانتخابية وعرض البرامج وكذلك في العملية الانتخابية وفرز الأصوات، باعتماد الشبكات بمختلف أنواعها ووسائل الإعلام والاتصال الموظفة لهذا الغرض، ويكون ذلك بطريقة شفافة وواضحة المعالم من بداية العملية إلى نهايتها، مع الحاجة إلى إقامتها في سياق المواطن الالكتروني أو الرقمي.

ثانيا: مراحل الديمقراطية الالكترونية

لم تكن الديمقراطية الالكترونية وليدة الانترنت، ولكن كانت في إطار التكون والتبلور منذ الحرب العالمية الثانية بعد اختراع الحاسوب، وكان هذا التبلور قد بني أثناء اشتداد الخطاب والنقاش حول الفكر الديمقراطي وإعادة بناء الدول وما نجم من خسائر بشرية ومادية من جانب، ومن جانب آخر تطور الفكر التقني وبداية ولوج علم التقنية والحاسوب في الحياة اليومية للأفراد.

فحال الديمقراطية كحال كل المفاهيم والظواهر الاجتماعية التي تطورت وتبلورت مع مر التاريخ، ومفهوم الديمقراطية حسب بعض المفكرين مر بمراحل مهمة جسدت قفزات نوعية لتحقيق حضارة للإنسان الحديث ومن أهم هذه المراحل نجد:

- المرحلة الأولى: سنوات الخمسينات وتوظيف التسيير بالآلة

كانت الاهتمامات الأولى لهذه الفترة مركزة على كيفية توظيف المعلوماتية للتسيير العقلاني للمجتمعات، والتقليص من معاناة الناس في هذه المرحلة خاصة بعد الحروب الطويلة التي خاضتها الشعوب في العالم. ورغم أن الوسائل في تلك الفترة لم تكن متقدمة لكن حاولت الحكومات آنذاك ممارسة التسيير الإداري بإشراك الحاسوب ووسائل التواصل المتوفرة والمتاحة لتلك الفترة، لكن هناك من رأى في توظيف المعلوماتية في السياسة طريقة لتسييس العلم وكذلك الهروب من النقاش والحوار والنقد الذي ينجر عن تعامل المواطنين مع الإدارة، وكان "هابرماس"⁽⁵⁾ يرى أن الحكم بالآلة مجال للإيديولوجية التكنوقراطية، وقال أن توظيف الجانب العلمي في السياسة أمر خطير لأنه يؤدي إلى توظيف الحكومة لقرارات وتصرفات بطريقة آلية لا تخدم الجانب الديمقراطي لحرية الفكر والمشاركة السياسية، وبذلك تفرغ الفكر من السياسة بطريقة آلية.

- المرحلة الثانية: السبعينيات، الشبكات الداخلية والديمقراطية عن بعد:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في حياة الديمقراطية القائمة على الفكر المبني على وسائل الإعلام، خاصة الصحافة المكتوبة والإذاعة التي لعبت دورا كبيرا في تحقيق الديمقراطية على المستوى المحلي، وفي هذه المرحلة

بالضبط اعتبر "تيري فادال"⁽⁶⁾ أن الديمقراطية على المستوى المحلي للدول عرفت قفزة نوعية على مستويين أساسيين يمكن تحديدهما كالتالي:

أ_ مستوى ديمقراطي يقوم على النقاش من الناحية الشكلية:

وكان واضحا أن المقصود بالنقاش هو الديمقراطية في حد ذاتها، والشكل الذي يجب أن تتخذه، ومن هذا المنطلق رأى "فادال" أن الجانب المهم في هذه المرحلة هو الأخذ بعين الاعتبار السياق العام والسياسي الخاص الذي تتواجد فيه. أما السياق العام فهي الأوضاع الدولية السائدة وطبيعة الأبعاد العالمية، كحقوق الإنسان والحقوق الطبيعية للفرد، في حين أن السياق الخاص هو الوطن والجهة التي تشتغل فيها وسائل الإعلام كمحرك وكبعد للديناميكية القائمة على التفاعل والنقاش المثمر، فمهما قدمنا للديمقراطية من أبعاد وتعريف فهي تبقى محدودة ومرتبطة بالفكر الذي يؤسس لها، ولا شك أنه لا يمكننا اليوم الحديث عن الديمقراطية بنفس المستوى الفكري والدلالي الذي تحمله في الغرب ونحاول أن نتقارب به على المستوى الداخلي للدول النامية، فالديمقراطية في حد ذاتها بحاجة للضبط وفقا لسياق وبعد ومعرفة ودلالة واقعية تخدم المجتمع الذي تتواجد فيه⁽⁷⁾.

ومهما قلنا عن الديمقراطية يجب أن نحذر من التعميم وشمولية المعنى الذي يحمله المصطلح، فهي في الأخير فخ للضغط من قبل القوي على الضعيف، لكن إذا أخذنا هذا المصطلح وفقا لخصوصيات مجتمعاتنا هنا فقط يمكننا الكلام عن الأبعاد الحقيقية للفكر الديمقراطي المثمر والبناء.

من هذا المنطلق نفهم أن هذا الشق يعكس لنا ديمقراطية تداولية وتمثيلية، أي تعكس النقاش حول المواطن وعلاقته بمن يمثله ومن يقوم على شؤونه في السياق الإعلامي التفاعلي.

ب _ مستوى ديمقراطي يقوم على ما يمكن لوسائل الإعلام أن تلعبه من دور:

البعد الأول لهذا الشق يقوم على الإمكانية التي يمكن أن تلعبها وسائل الإعلام في إطار التقريب بين المسؤول والمواطنين وذلك بفتح المجال أمام طرفي المعادلة، "المسؤول _ المواطن"، "المواطن _ المسؤول" وهنا يكون دور وسائل الإعلام دورا ديمقراطيا يقوم على الحياد في فتح المجال أمام الجميع. أما البعد الثاني فهو ما يمكن أن تحققه وسائل الإعلام كإطار للضغط وتوجيه انتقادات مبنية على منطق البناء، والفكر الإعلامي التحضري التقدمي المبني على لغة الحوار والنقاش السياسي التوعوي الرشيد.

إنّ هذه المرحلة قامت على وسائل الإعلام والربط التقني ونظام الكابل، والتي كانت قد عرفت لغاية التنمية الديمقراطية نوعا من التفاعل وعدم الانضباط تجاه ما جاءت لأجله الديمقراطية، فكان أن خلقت قلقا كبيرا للكثير من

الأنظمة بما فيه أنظمة الدول الكبرى جعلها تتحكم في مدخلات ومخرجات هذا النظام التكنولوجي وبذلك تقويض فرصة التنمية الديمقراطية للإنسان في تلك المرحلة.

المرحلة الثالثة: التسعينيات، الانترنت و"السيبر-ديمقراطية"⁽⁸⁾:

ارتبطت هذه المرحلة وبشكل كبير بالتدفق السريع والكثيف للشبكة المعلوماتية، خاصة في الدول الصناعية، وقد أتت هذه المرحلة لدعم الديمقراطية التشاركية وفكرة العيش معا، لتشكل الإنترنت فضاءً على شكل بناء يعكس الحراك والنقاش الديمقراطي العميق و منطلق لفكرة "السيبر-ديمقراطية" وإشراك الذكاء الصناعي مبعداً بذلك الديمقراطية المنظمة في إطار الدولة- الأمة إلى ديمقراطية مفتوحة على الجميع، مغيبة للحدود الجغرافية، غير متجانسة تقوم على الفكر والمساهمة التفاعلية لأفراد مستقلين بفضائهم منفتحين على علاقات متفرعة ومختلفة ومتنوعة.

عرفت هذه المرحلة انقلاباً كبيراً في القواعد الفكرية للاقتصاد القائم على التوجيه الاجتماعي والمؤسسي إلى اقتصاد سياسي قائم على المعلوماتية والقاعدة التي جعلت من المعلومة والتسويق الإلكتروني أداة قوية في يد الاقتصاد النوعي الحديث، أين يتم الأخذ بعين الاعتبار سلطة الاتصال والبناء الاستراتيجي للخطط التسويقية المبنية على الفكر لا المادة فقط.

إن هياكل قيام الديمقراطية الإلكترونية مهمة للتأسيس لعالم جديد ومنطق فكري سليم، وهو ما سنستعرضه ضمن المحاور الاجتماعية للديمقراطية الإلكترونية.

-ثالثاً: المحاور الاجتماعية للديمقراطية الإلكترونية

محور المعلومة: من المواطن الواعي إلى الشفافية الديمقراطية:

اعتبر الفيلسوف الليبرالي "توماس جيفرسون" أن المشاركة الفعالة في الإطار الديمقراطي تتطلب مواطناً واعياً تم إعلامه بشكل جيد، والانترنت في هذه الفترة من الوسائل الأكثر فعالية مقارنة بالوسائل التقليدية، وهذا ليس من باب الكم الهائل من المعلومات بل حتى من ناحية النوعية التي يمكن الاستفادة منها في هذا الإطار. وتبرز معالم الديمقراطية في هذا العالم الافتراضي الجديد من ناحية إمكانية حرية التعبير، وتحقيق فكرة إبداء الرأي بكل شفافية ممكنة، لكن تبقى الحكومات في العديد من الدول، حتى حكومات الدول التي عرفت قوانين حرية التعبير لا تمثل لهذه القوانين بشكل جاد، فأمريكا مثلاً: قانون حرية المعلومة سنة 1964 يبقى في الكثير من الأحيان حبراً على ورق، فليس كل قانون يطبق وأحياناً حتى وإن طبق يبقى هذا التطبيق بحاجة إلى إعادة نظر⁽⁹⁾.

لهذا فالذي تحتاجه الديمقراطية الالكترونية مهما بلغ حجم الانغلاق السياسي ليس فقط القوانين السلسلة، وإنما إلى مواطن واعي في وسط يقوم على الشفافية والحرية الفعلية لانتقال المعلومات.

وبناءً عليه فإن أهمية المعرفة، وتجسيد مجتمع المعرفة أمر ضروري في الفكر الالكتروني الحديث، ولو ركزنا على هذا الجانب لوجدنا أنّ الدول الديمقراطية الحقّة تقوم على هذا الأساس ولو أخذنا أمريكا على سبيل المثال لوجدنا أنّ الممارسة السياسية في هذا البلد تقوم على المعرفة والمعرفة التقنية، فحتى الانتخابات فيها تتم بطريقة الكترونية، وهذا هو حال الكثير من الدول التي دخلت مرحلة التسيير الافتراضي والمنافسة الموازية للعالم الحقيقي.

- محور النقاش: من الفضاء الحي إلى الجدل الديمقراطي:

إنّ هذا المحور هو ثاني هيكل للديمقراطية الالكترونية والتي تعود وتعكس طبيعة الجدل والنقاش السياسي، فالإنترنت اليوم أصبح ينظر إليه على أساس أنّه من الوسائل التي تسمح وتمنح للمواطنين إمكانية المشاركة في النقاش بين المواطنين وذلك نظرا لكون الفضاء الالكتروني عنوانا جديدا للنقاش الذي يتميز بـ :

_ مجال للحرية والأصالة، من حيث أن كل فرد يمكنه أن يبدي رأيه دون تدخل من طرف آخر، من منطلق المساواة بين المتناقشين الذين تخلصوا من البعد المؤسساتي وصورة المجتمع، وهذا ما منحه الشخصية غير البارزة المتخفية أي الشخصيات غير المعلومة والسرية.

وهذا ما يمكن أن نطلق عليه في عالم المعلومات بـ "الهوية الخفية". إلا أنّ البناء المطلوب في الحقل الديمقراطي يتطلب أن تكون الهوية معروفة مسجلة في قاعدة بيانات المواطنين الرقميين حتى يتسنى للحكومة الالكترونية إدارة مصالحها بشكل صحيح، دون ترك المجال للخطأ عكس ما هو في العالم الحقيقي، وهذا أيضا يسمح بالقضاء على الرشوة والبيروقراطية، كون التعامل يكون مع الأرقام وبالتالي تكون المعلومات دقيقة.

_ هو فضاء يتعدى الحدود الجغرافية والثقافية والاجتماعية، خاصة إذا علمنا أن أهم ميزة للعالم الافتراضي الالكتروني هو العالمية، فالتعامل ليس في إطار جغرافي ولا حتى ثقافي موحد، بل يتعدى إلى التعامل مع مستخدمي الإنترنت من كل مكان في العالم.

_ مجال للتفاهم والاختلاف المتبادل: وهذا من منطلق كون هذا الفضاء يسمح بالاحتكاك بثقافات ومعالج لحضارات متباينة تسمح بالنقاش والتبادل الفكري لخلق جو من التفاهم والاختلاف في نفس الوقت بين المستعملين للإنترنت، وهذا هو الإطار الصحيح الذي يمكن أن تنبعث منه الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على الاختلاف أحيانا والاتفاق أحيانا أخرى.

_ هو مجال لإيجاد فضاء اجتماعي ويكشف جنسيات جماعية متعددة: وهذا من خلال تقاسم الانشغالات في دوائر نقاش كالمندوبات والندوات الالكترونية أين يتم خلق جو من الإحساس الجماعي والتعاطف والتآزر في الكثير من الأحيان بين مستخدمي الإنترنت.

_ مجال للتنظيم الذاتي: إنَّ المشاركة في النقاش والحوارات التي تتم بمعالجة مواضيع اجتماعية، اقتصادية وسياسية وثقافية بين المستعملين للإنترنت يسمح بتعلم أدب الحوار وطريقة التنظيم الذاتي بين الأفراد الذين تجمعهم علاقات افتراضية في إطار معين.

- محور القرار: من المشاركة في الخيارات العامة إلى ديمقراطية التشاور:

تسمح شبكة الانترنت بربط جسور التواصل بين النواب والمواطنين وبين الحكومة والنواب وبين الحكومة والمواطنين وبين المواطنين أنفسهم وكذا بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية للتشاور والاطلاع الفعلي على انشغالات المواطنين، وإمكانية الوقوف على الكثير من هذه الانشغالات بناءً على التعامل المباشر بين المواطن والأطراف الأخرى التي لها سلطة القرار على المستوى المحلي أو الوطني. وهذا بالطبع يسمح حتى بالتفكير بتنظيم الشؤون الاجتماعية بطريقة الكترونية، حتى مع إمكانية تنفيذ الانتخابات والاستفتاءات على القضايا المحلية والوطنية بالطريقة الالكترونية.

رابعا: المجموعات الافتراضية، الاتصال المعلوماتي والديمقراطية التشاركية:

لقد كان للعصر الرقمي فضلا في بروز الفضاء "السيبرني" الذي يحوي فاعلين كجماعات غير مرئية وسط فضاء واسع النطاق، يسمى الفضاء الرقمي. فالمجموعات في هذا الفضاء لها بعد ومعطى آخر عكس ما كان معروفا سابقا من مجموعات على شكل قرى وتجمعات بشرية⁽¹⁰⁾. ففي هذا المعطى الجديد لا تعرف المجموعات الافتراضية خصوصيات إنما هي أكثر من تجمع على شكل مجموعات-مجموعات.

إنَّ طبيعة الاتصال في هذا الفضاء اتخذت بعدا جديدا من حيث أنها فتحت المجال للرأي وتعدد التوجهات الفكرية والنقاشات السياسية، كما ضمنت مكانة للسياسة وكل ما هو نظام ومعارضة للتجاذب والنقاش السياسي البناء، ومن هنا ظهرت علاقة جديدة بين المواطنين ورجال السياسة من حيث إمكانية النقاش وتبادل الآراء والأفكار السياسية. من هنا أصبح المواطن العادي بإمكانه مناقشة مواضيع سياسية تعنيه بشكل مباشر مع من يتولى شؤونه السياسية في المؤسسات المفصلية في الدولة.

أحسن مثال يمكن أن يقدم هنا، انتخابات الفيسبوك للمترشح الديمقراطي "باراك أوباما"⁽¹¹⁾ عندما ترشح لأول مرة لرئاسيات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث مكنته الأمر من الاطلاع على الكثير من الآراء السياسية في الكثير من الميادين

وتشارك العديد من الأفكار مع المواطنين واستثمر في تقنيات الوسائط المتعددة التي سمحت له بتقديم برنامجه الانتخابي على أكمل وجه خاصة من ناحية التفاعل مع المواطنين.

من التجربة الأمريكية والكثير من الدول الغربية التي تبني علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية على الالكترونية وعالم الشبكة، يمكن الاستفادة من تجاربها لتحرير الفكر في العالم الثالث والسماح للمواطن بالمشاركة في العديد من القضايا السياسية والتي ستشكل له تكنولوجيا الإعلام والاتصال منبرا حرا وأساسيا لدعم العملية ككل والفكر الديمقراطي بصفة خاصة.

إنّ حضور المعلوماتية ليس على المستوى المحلي فحسب بل هناك حضورا واسع النطاق على المستوى العالمي. ولتقرب فكرة إمكانية المشاركة العالمية في الأحداث الإنسانية على كوكب الأرض نجد أحداثا عالمية كانت وراءها المعلوماتية وعالم الشبكة أي الانترنت، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي وأول حدث يتمثل في: "ساعة الأرض" (Earthhour) الذي يمثل حدثا عالميا كل سنة⁽¹²⁾، وكانت نقطة الانطلاقة لهذا الحدث بسيدني في أستراليا أين قام 2.2 مليون وما يقارب 2000 مقر تجاري سنة 2007 بإطفاء الأضواء لمدة ساعة تظاهرا ومواجهة للتغيرات المناخية. وفي سنة 2010 ونتيجة لتوظيف الشبكات الاجتماعية والتوعية على مستوى الإنترنت تحول الحدث إلى وقفة عالمية ساهم فيها حوالي 1.3 مليار إنسان وذلك في حوالي 128 دولة، واليوم تعتبر "ساعة لكوكب الأرض" من أهم التظاهرات العالمية التي كانت وراءها التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

وهناك حدث آخر وهو على المستوى العالمي أيضا نتيجة للفضاء الالكتروني وهي وقفة "آلاف الأصوات لتمثل صوتا واحدا" وذلك لمكافحة المجاعة ودعوة الدول الغنية والشعوب الغنية لمساعدة الفقراء، وفي 2009 شارك 173 مليون شخص في حدث "قف وتحرك" وذلك لمواجهة المجاعة في العالم، وذلك لمدة ثلاثة أيام تم فيها رفع شعار كفى كلاما لنعكسها أفعالا يتم من خلالها بعث رسائل للأغنياء من إشراك الفقراء سعادتهم وذلك بمساعدتهم في كسب لقمة وطعام، وأصبح هذا الحدث عالميا بامتياز أمام ازدياد عدد المشاركين كل عام.

من هنا تتبين أهمية توظيف التكنولوجيات الجديدة في إدارة الأحداث الداخلية والخارجية للدول، إذ لم تعد الإدارات السابقة القائمة على الاتصال العمودي تقيّد في القرن الذي نحن فيه، بل لابد من إشراك المواطن في سياق الوعي السياسي والتفاعلية مع كل الأحداث السياسية، الاقتصادية والثقافية التي في الأخير هي محور ومسرح لها.

خامسا: إيجابيات وسلبيات الديمقراطية الالكترونية:

هناك خلاف كبير بين من يرى أن الديمقراطية الالكترونية مكسب للمجتمعات المتقدمة والشعوب المتحضرة في حين هناك من يرى بأنها فضاء للفوضى والطبقية والفكر الذي ينمي الصراعات داخل المجتمع، وهنا يجب أن نشير إلى

كون الديمقراطية الالكترونية ليست بالشيء الإيجابي بالكلية ولا هي بالسلبى بالكلية أيضا، إنما لها وعليها، فمن إيجابيات الديمقراطية الالكترونية نجد:

_ إمكانية المشاركة وفتح الفضاء السياسي أمام الأفراد مهما كانت درجتهم داخل المجتمع، أي أنّ جميع المواطنين لهم الحق في الولوج إلى المحيط السياسي الالكتروني دون ممارسة الإقصاء، فهذا المحيط مبني على المعرفة وتداخل المصالح فالكل له حقوق وعليه واجبات، ولا يحق لأحد عرقلة أي مصلحة لمواطن آخر.

_ الديمقراطية الالكترونية هي نوع من المساواة الاجتماعية في إبداء الرأي والمطالبة بالحقوق وتنبية الحكومات إلى ما هو عملي، فهو فضاء يضمن حرية التعبير وحسن التدبير⁽¹³⁾.

_ الديمقراطية الالكترونية نوع من الأسلحة السياسية بيد المواطنين للاحتجاج، وإبداء الرفض تجاه قضية تشغل الرأي العام، فرجال السياسة لا يمكنهم ممارسة نشاطاتهم بعيدا عن المراقبة الحريصة للمواطنين.

_ الديمقراطية الالكترونية فضاء للتحكم في الحراك الشعبي، فالحكومات بإمكانها تسيير هياكل الدولة والتحكم بالمواطنين إذا عرفت كيف توظف عناصر التكنولوجيات الحديثة للاتصال والإعلام، لفرض الهدوء وتفادي الاحتجاجات بالاستباق إلى جمع المعلومات وتنفيذ إجراءات لصالح المواطنين تقاديا لأية انزلاقات.

رغم الإيجابيات التي ذكرناها سابقا تبقى الديمقراطية الالكترونية بديلا لم يتم التحكم بعد فيه، نتيجة للفرغ القانوني للفضاء الالكتروني، وكثرة القراصنة والمجرمين الالكترونيين المتخفين وراء الأرقام وعدم إبداء الهويات الحقيقية، وهذا ما يفتح إمكانية التحريض الخارجي المعادي لسياسات الدول، وإمكانية إلحاق الأضرار بالشركات والمؤسسات الاقتصادية خاصة أمام غياب تكنولوجيا يمكن أن تواجه بها الدول الضعيفة في حقل التكنولوجيا الحادة لمن يتعرض لها، فلا يكف التوجه إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات لبناء نظام ديمقراطي إذا لم يتم بناء العقل البشري الذي يقوم على الفكر، المعرفة والاحترام المتبادل بين الأفراد، فالديمقراطية الالكترونية سلاح ذو حدين يتطلب التنفيذ العملي مع الاحتراز والحذر الشديدين، وصناعة الديمقراطية في الأخير هي صناعة لفكر ومنطق جديد ومستقبل لحضارة جديدة.

ويمكن القول أن السلبيات لا يجب أن تقف أمام التطور والرفق بالنسبة للفكر الإنساني الحر الذي يقوم على إيجاد الحلول قبل أن تكون العوائق محورا للتراجع يجب أن تكون منبها للتقدم والازدهار وتحقيق التنمية في الفكر والسلوك الإنساني الحديث بفضل هذه الاختراعات وما وصل إليه الإنسان الحديث من تكنولوجيات التسيير والتنظيم للمجتمع وذلك لتحقيق الأهداف الإنسانية من عيش وحرية ومساواة وعدالة اجتماعية تسمح لجميع المواطنين بالولوج للمعلومة والحصول على أية خدمة دون المرور بالأشكال المختلفة للبيروقراطية، فالديمقراطية الالكترونية بحق مظهر من

مظاهر التحضر والرقمي الإنساني في زمان يمكن أن تستغل قصد خدمة المشروع البشري القائم على الفكر والرقمي الفكري.

الخاتمة:

بعد الوقوف على العناصر الأساسية للديمقراطية بمعناها الفكري وما تعلق بالجوانب الالكترونية وما لها من مميزات وسلبات وإيجابيات تبين أن الديمقراطية الالكترونية بديلا لم يتم التحكم بعد فيه، نتيجة للفراغ القانوني للفضاء الالكتروني، وكثرة القرصنة والمجرمين الالكترونيين المتخفيين وراء الأرقام وعدم إبداء الهويات الحقيقية، وهذا ما يفتح إمكانية التحريض الخارجي المعادي لسياسات الدول، وإمكانية إلحاق الأضرار بالشركات والمؤسسات الاقتصادية خاصة أمام غياب تكنولوجيا يمكن أن تواجه بها الدول الضعيفة في حقل التكنولوجيا الحادة لمن يتعرض لها، فلا يكف التوجه إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات لبناء نظام ديمقراطي إذا لم يتم بناء العقل البشري الذي يقوم على الفكر، المعرفة والاحترام المتبادل بين الأفراد، فالديمقراطية الالكترونية سلاح ذو حدين يتطلب التنفيذ العملي مع الاحتراز والحذر الشديدين، وصناعة الديمقراطية في الأخير هي صناعة لفكر ومنطق جديد ومستقبل للحضارة جديدة، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه بناء مجتمع المعرفة القائم على الفكر والعلوم التقنية والاستثمار في عنصر الإنسان.

الهوامش:

1- RILEY, Thomas B. & RILEY, Cathia Gilbert (Dec. 2003), E-Governance to E-Democracy: Examining the Evolution, prepared under the auspices of the commonwealth secretariat and co-sponsored telecommunications and informatics program, public works and government services Canada, (<http://www.electronicgov.net/pubs/researchpapers/tracking03/intltrackrptjune05no5.pdf>).

2- Germain Aubame, et al. (2003), Rapport de séminaire sur la cyberdémocratie, Présenté dans le cadre du Séminaire en gestion publique, ADPU6810, Université de Moncton, 26 février 2003, www.umoncton.ca/Cybergouvernement/G2r1.pdf. P.08.

3- Lévy, S. loc. cit., note 7. P.21. Sur l'idée de démocratie participative, voir également: CLUB.SÉNAT.FR, Les auteurs indiquent qu' «Internet se trouve être un instrument de renforcement de la démocratie participative à l'échelon local».

4- Chadwick, Andrew (2003): Bringing E-Democracy Back -in, social science computer review, Vol 21, n° 4. P.448.

5- Ibid. P.6

- 6- Vedel, Thierry (2003) : L'idée de démocratie électronique origines, visions, questions, paru dans dessèchement démocratique, Perrineau Pascal, la tour d'aigues, éditions de l'aube. P.3.
- 7- Ibid. P.8.
- 8- Ibid. P.5.
- 9- Chadwick, Op. Cit. p.8.
- 10- Wellman, Barry (2005): Community: form Neighborhood to Community, Communications of the ACM48.10, P.53.
- 11 - Fraster Matthew, SoumitraDutta: Barack Obama and the Facebook election, U.S News World Report (Washington) 12 oct 2009.
- 12 - Wrestling Mike (2007): Expanding the Public Sphere, the Impact of Facebook on Political Communication, Uw, Madison.
- 13-Allmand, sylvain : la démocratie une idée simple et un problème, in sciences humaines, les fondements de la démocratie, n°81, mars 1998, p27.